تمهيد:

ارتبطت الحركات الاجتماعية الجديدة ببروز الهويات الثقافية المختلفة الناجمة عن تعديل في شكل الرابط الاجتماعي والمتأثرة بتحولات الحقل السياسي وبروز المجتمع المدني كسلطة موازية لسلطة الدولة المركزية, اخذين بعين الاعتبار التحولات الإقليمية ومشاكل الديمقراطية في الغرب, زيادة على هذا فلقد ارتبط هدا المفهوم بتنامي حالات الوعي الاجتماعي والسياسي على وجه الخصوص بالنسبة للمواطنين مع بروز أشكال جديدة للاحتجاج ومطالب حياتية ملفتة لانتباه لم يشهدها الغرب من قبل ومن هنا نحاول من خلال هذه المحاضرة تناول مختلف النظريات التي حاولت تفسير الحركات الاجتماعية.

1- نظرية السلوك الجمعي: أطلقها بعض المفكرين حول الحركات الاجتماعية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وقد ربطت هذه النظرية مفهوم الحركات الاجتماعية بحدوث أنشطة مثل: الهبات الجماهيرية، والمظاهرات وأشكال من الهستريا الجماعية؛ أي بردود أفعال –ليست بالضرورة منطقية تماما– في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية.

تعتبر مقاربة السلوك الجماعي أن الحركات الاجتماعية انعكاس لمجتمع مريض؛حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية، بل تتضمن أشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية، وكما هو واضح فان هذه المقاربة ترى أن الحركات الاجتماعية تنشأ في المجتمعات المريضة فقط وهو أمر يحتاج إلى قدر كبير من المراجعة خاصة إذا نزلنا به إلى الواقع وطبقنا عليه ما ذهب إليه هؤلاء حيث نجد إن أكثر الحركات الاجتماعية نشاطية موجودة في دول غربية.

2- نظرية تعبئة الموارد:

التي تطورت منذ الستينيات؛ وتستند هذه المقاربة إلى تشكل الحركات الاجتماعية وطرق عملها وفقا لتوافر الموارد (خاصة الموارد الاقتصادية، والسياسية، والاتصالية) المتاحة للمجموعة، والقدرة على استعمال تلك الموارد، ويرى منظرو هذه المقاربة أن الحركات الاجتماعية؛ عبارة عن استجابات منطقية لمواقف طرأت حديثا في المجتمع، لا ينظر إليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعي، بل جزء من العملية السياسية، وتهتم هذه المقاربة بالتأثير المباشر للحركات –القابل للقياس– على القضايا السياسية؛ بينما لا تعير اهتماما كبيرا لأبعاد هذه الحركات على المستوى الفكري، ومستوى رفع الوعي وبلورة الهوية.

3- نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة:

ظهرت في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي تمت خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وتنظر تفسيرات هذه النظرية إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها انعكاس للمتناقضات الكامنة في المجتمع الحديث نتيجة للبيروقراطية المفرطة، وكحل لها كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة –اختلافا مع الحركات

الاجتماعية القديمة –ناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة، متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة؛ وهو ما يجعل هذه المقاربة تنتقل من المصالح الطبقية إلى المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية، ويقال أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية عن اهتمامها بالأيديولوجيات القائمة؛ كما تميل إلى البروز من صفوف الطبقة المتوسطة بدلا من الطبقة العاملة.

4– النظرية النفسية: تستند هذه النظرية على رأيين متباينين، ولذلك فهي تنقسم إلى قسمين:

أ– السخط الاجتماعي؛ وهي النظرية التي تُعزي نشوء الحركات الاجتماعية إلى السخط والاستياء العام بين أفراد المجتمع فالأفراد الذين يعيشون رخاء ونعيما ماديا لا ينتمون إلى الحركات الاجتماعية، أما المحرومون من الثروات إلا هذه الحركات الاجتماعية الذين يشعرون بأنهم ضحايا التمييز وانعدام العدالة الاجتماعية فإنهم أكثر قابلية على تقبّل دعوات الحركات الاجتماعية و الانضمام إليها .

ولكن تحليل هذه النظريات لا يكفي لتفسير نشوء هذه الحركات، لأن هناك الكثير من الشعوب التي تعيش تحت وطأة الفقر وعدم المساواة والفساد الإداري إلا أنها لا تشكّل حركات اجتماعية بسبب سخطها على الوضع الاجتماعي.

ب– سوء التوافق وعدم الانسجام الشخصي؛ وهي النظريات التي ترى أن الحركات الاجتماعية ما هي إلا ملجأ لفشل الأفراد في تحقيق طموحاتهم، فالأفراد المنضوون تحت راية الحركات الاجتماعية هم من نمط العقد النفسية الذين يفتقدون إلى المعنى والهدف الشامل في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الأقليات وكل الذين فتقدون إلى الحظ في التوفيق الاجتماعي.

إلّا أن النقد الموجه إلى هذه النظرية هو من الصعب قياس شخصية الفرد على أساس العقد النفسية التي يحملها كما لم تُعطي للدوافع الاجتماعية والحرمان الاقتصادي والتوجّه الديني أية أهمية في تفسير نشوء هذه الحركات، فالنظريات الاجتماعية التي جاء بها مُفكّرو القرن التاسع عشر في أوروبا، ركّزت فقط على طبيعة الخصائص النفسية الخاصة بتصرفات الحركات الاجتماعية والأفراد المنضوون تحت لواءها، ولم تُعطي للدوافع الاجتماعية والحرمان الاقتصادي والتوجّه الديني أية أهمية في تفسير نشوء هذه الحركات.

5– نظرية نموذج الفعل (الهوية)

يرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية تحول دون الرّكود الاجتماعي، وهي تعمل ضد الأشكال المؤسسية القائمة، فهي تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي، وتشكيل المعايير الاجتماعية كما يرون أن هناك إحلال تدريجي يتم في استبدال النمط القديم للرأسمالية الصناعية بمجتمع آخر وهو مجتمع ما بعد التصنيع القائم على البرمجة، ويتميّز هذا النوع بأنواع أخرى من العلاقات والصراعات الطبقية وتُهيمن فيه الطبقة

التكنوقراطية، في حين ينتهي دور الطبقة العاملة كفاعل أساسي ضد الأوضاع القائمة، ويعتبرون أن الصراع الطبقي ذو طبيعة اجتماعية ثقافية وليس ذو طبيعة اجتماعية اقتصادية .

إن الحركات الاجتماعية في طبيعتها القديمة والجديدة تفترض وجود صراع حول مصالح الدفاع عن الحقوق مع ما يُعانيه الصراع و الدفاع من وجود خصوم أو مالكين لوسائل الإنتاج ونظرا لكون العلاقات الاجتماعية قائمة على الصراع الدائم بين من يملك ومن لا يملك فإن الصراع الطبقي يتواصل ويُمهّد لانبثاق الحركات الاجتماعية، ذلك أن الحركات الاجتماعية يمكن تشكّلها حول مصالح يدافع عنها الفرد أو يُحرّض الناس للتحرّك نحوها.

6- نظرية الضغوط الاجتماعية:

تُعد واحدة من أهم النظريات التي حاولت تفسير طبيعة وهدف ومكانة الحركات الاجتماعية وتتكوّن من أربع افتراضات أساسية:

- **افتراض السلوك الاجتماعي؛** تعود إلى سنوات الخمسينات من القرن العشرين حيث انطلق من خلالها دراسة وتحليل الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من الهستيريا الجماعية حيث تنتقل العدوى الجماعية وتتشكل الحركات الاجتماعية بفعل الاستجابة العاقلة لتوتّرات عنيفة في المؤسسات الاجتماعية والتي تُؤثر على مجمل النظام الاجتماعي والاقتصادي وتهدد وجوده واستقراره وبهذا المعنى فبروز الحركات الاجتماعية يُشكل انعكاسا للمجتمعات المريضة والتي تعاني من وجود خلل في مؤسساتها لأن المجتمعات السليمة تغلب فيها الأشكال الصحية للمشاركة السياسية والاجتماعية.
- **افتراض الحرمان النسبي؛** تُفسّر هذه النظرية بروز الحركات الاجتماعية استنادا إلى افتراض شعور الأفراد بالحرمان من جراء إحساسهم بالتناقض بين التوقعات المشروعة والواقع أو ضمن المقارنات بين أحوالهم في الماضي والحاضر أو ما بين أنفسهم والآخرين فيشعرون بالرضا إذا ما كانوا على أفضل حال والعكس ينتابهم السخط والإحباط إذا ما كانوا أقل درجة منهم وكنتاج حتمي نسبي ممكن أن يتحوّل هذا الشعور إلى سلوك ثم إلى حركة أو حركات اجتماعية.
- **افتراض الضغوط البنائية؛** وفقا لهذه النظرية فإن هناك جملة من العوامل تشير إلى التفاعل بين مؤثرين هما:

– الخلل المؤسسي في البنى الاجتماعية: نتيجة لعدم قدرة تلك المؤسسات على القيام بوظيفتها المطلوبة وعجزها عن الاستجابة لمطالب جديدة وإفساح المجال أمام القوة الاجتماعية مما يؤدي لإفساح المجال للشعور بالسخط والاغتراب وانتشار الظلم والإحباط.

– الاعتقاد العام : الذي يتبلور في صورة إيديولوجيا ورؤى جديدة تسعى لإحداث التغيّر للأوضاع القائمة بصورة سلبية أو ايجابية وعلى المدى القريب أو المتوسط أو البعيد سواء كان مباشرا أو غير مباشر.

- **افتراض العزو الاجتماعي**: يرتبط هذا الافتراض بأعمال "**فريدز هيدر**" وآخرون حيث يُركّز فريدز على مفهوم العزو باعتباره أساس التنشئة الاجتماعية التي تلعب دورا كبيرا في صياغة طبيعة وهدف وأسس الحركات الاجتماعية فيما بعد و يميّز بين نوعين من العزو:

– العزو الداخلي: المرتبط بالحاجة والقدر والاستعداد الذاتي وهو مرهون بالجهد والوقت الذي يبذله الفرد والغالب يكون خاضعا بصورة شبه كلية للإرادة الذاتية.

– العزو الخارجي المرتبط بالعوامل الخارجية أو الموضوعية كالإرادة الإهية والتدخّل الخارجي لأفراد آخرين مما يؤثر على الطريقة التي يُدرك بها الفرد واقعه الطبيعي والسسيولوجي في آن واحد وغالبا ما يكون الفرد فيه مُسيّرا لا مُخيّرا لكن مع بداية القرن التاسع عشر قام "**روبرت فالدرهايم**" بتطوير هذه النظرية وجعل مفهوم العزو أكثر أكاديمية و أسماه بالضبط الاجتماعي.